

تومسون رويترز تختتم القمة السابعة للجهات الرقابية لدول مجلس التعاون الخليجي في قطر

- المؤتمر: التشريعات عابرة الحدود تقدّم لمحة عن مستقبل التنظيم
- جهة رقابية رفيعة تشدد على أهمية نوعية الإشراف

الدوحة، قطر، 26 فبراير 2013 – اختتمت اليوم شركة تومسون رويترز، المصدر العالمي الرائد للمعلومات الذكية للشركات والمحترفين، القمة السابعة للجهات الرقابية لدول مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في الدوحة في 25 و26 فبراير.

وقد حضر المؤتمر السيد ويليام كوين، نائب الأمين العام للجنة بازل حول الإشراف على الأعمال المصرفية، وقال إن الشركات ستلاحظ تحولاً "واضحاً" من التنظيم إلى الإشراف إن لم تلحظ ذلك بعد. وأيد عدد من كبار المسؤولين ملاحظاته هذه خلال حلقات النقاش التي دارت في اليوم نفسه.

وعبر السيد كوين في افتتاح المؤتمر قائلاً: "لقد خفّت وتيرة المرحلة التنظيمية بالفعل، وثمة ضوء لامع في نهاية المطاف. فهذا التحول الواضح ينطلق من التنظيم إلى الإشراف أو من تطوير السياسات إلى الإشراف".

تركزت ملاحظات السيد كوين تحديداً على عمل لجنة بازل حول مبادئها الأساسية المعدلة، غير أن متحدثين آخرين دعموا وجهة نظره حول أهمية نوعية الإشراف، تحديداً في منطقة الخليج حيث تنتشر أساليب متعددة للهندسة التنظيمية.

وناقشت حلقة النقاش الأولى حول "الاتجاهات التنظيمية الناشئة" حسناً الأساليب الثلاثة المعروفة، وأولها الأسلوب المرتكز على القطاع، المعتمد في الولايات المتحدة، وثانيها الأسلوب المتكامل المعتمد في بريطانيا إلى حين الشروع بتفكيك هيئة الخدمات المالية، وثالثها الأسلوب المزدوج المرتكز على الإشراف الإحترازي وتنظيم مزاوله الأعمال، الذي تتجه إليه بريطانيا مع إنشاء هيئة التنظيم الإحترازي وهيئة الأعمال المالية.

أما إيان جونستون، المدير التنفيذي لهيئة دبي للخدمات المالية، فاعتبر أن نوعية الإشراف في أي نظام هي المفتاح الذي يشغل نموذجاً رقابياً متكامل مثل النموذج المعتمد في مركز دبي المالي العالمي. كما أشار إلى أن "ما من نظام لا يحتمل الفشل".

وأضاف قائلاً: "إن نوعية التنظيم والإشراف هي أهم بكثير من النموذج الذي تختارونه"، مع التوضيح أنه يفضل اعتماد الأسلوب المرتكز على التنظيم المزدوج وهو الإتجاه السائد حالياً لاعتقاده بأنه يحمي العميل والمستثمر بشكل أفضل ويقلل من إمكانية حدوث الثغرات في التنظيم.

في هذا الإطار، يعتبر سعي بعض الدول، وتحديداً الولايات المتحدة، إلى الدفع بالتنظيم المالي إلى خارج الحدود خطوة نحو الأفضل عموماً، بحسب استطلاع رأي الجهات الرقابية واختصاصيي الامتثال.

وقد أدهشت نتائج التصويت خلال إحدى حلقات النقاش في القمة السابعة للجهات الرقابية لدول مجلس التعاون الخليجي عدداً من الوفود. إلا أنه برزت موافقة واضحة على أنه من المستحيل بناء مراكز مالية رفيعة في الخليج وفي الخارج من دون القواعد الصحيحة والممارسات الدولية الفضلى.

وأشار المؤتمر إلى أن التحكيم التنظيمي أصبح في أي حال من الأحوال محطة صعبة للشركات أكثر من الماضي، حيث ترغب المراكز المالية في رفع المعايير.

والمثال الحديث على ذلك هو قانون مكافحة الرشوة البريطاني البالغ الأهمية، الذي صدر عام 2010، بحسب ما عبر عنه مايكل ويب، عضو مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية النيوزيلندية.

وتشمل القواعد العابرة الحدود الأخرى قانون الفاتكا وقاعدة فولكر المحفوظة في قانون دود – فرانك ويتمتع كل من القاعدة والقانون بنطاق واسع، مع العلم بأن المسألة لا تكمن فقط في أن الولايات المتحدة تحاول استعراض عضلاتها.

وقال السيد وليد علم الدين، المدير التنفيذي لمجموعة برومونتوري المالية في الشرق الأوسط وتركيا إن قاعدة فولكر التي تحد من التداول بالأموال، تغطي البنوك الأميركية؛ كما تؤثر على الأعمال المصرفية الإسلامية وعدد محدود من البنوك في منطقة الخليج. ووصف السيد علم الدين قاعدة فولكر "بالإيجابية والأساسية"، بغض النظر عن الأعمال البيروقراطية الإضافية التي تتطلبها، وقال إنه من المستحيل مثلاً إنشاء

مراكز مالية رفيعة في دول الخليج وتركيا وأي مكان آخر من دون اتباع التشريعات وأفضل الممارسات الدولية. وقال إنه من المستحيل لمثل هذه المراكز الإستمرار من دون هذه القاعدة.

"ما نحتاجه في هذه المنطقة هو تطوير تنظيمي متقدم وتعزيز التنظيم ليتوافق أكثر فأكثر مع المعايير الدولية. في هذا المثال بالتحديد، تسبق قاعدة فولكر كل التشريعات الأخرى سواء كانت في أوروبا أو اليابان، أو أستراليا، أو كندا، أو أي مكان آخر."

وأضاف: "ليست المراكز [المالية] فحسب هي التي تميز نفسها عن الأخرى".

كذلك ذكر السيد علم الدين بنك قطر الوطني كمثل لأكبر البنوك في الشرق الأوسط. وبالتالي، فعليه اتباع أفضل الممارسات الدولية وامتلاك أنظمة وضوابط من الطراز الأول. وقال: "يتعين على البنوك الكبرى اتباع ما يشبه قاعدة فولكر إذا أردنا أن نؤخذ على محمل الجد."

واعتبر مشاركون آخرون أن تصدير قاعدة فولكر خارج الولايات المتحدة كان غير مناسب تماماً بعكس نظرية علم الدين، ومنهم السيد بول أنكينز، وهو عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والبورصات، والآن يشغل منصب رئيس شركة باتوماك غلوبال بارتنرز، وهي شركة استشارات تنظيمية. وكان السيد أنكينز يدير حلقة نقاش في المؤتمر.

وجاء إقبال بنك ويغليان وهو البنك الخاص الأقدم في سويسرا، ليشير إلى أهمية اعتماد أسلوب وحيد. ففي شهر يناير، وافق ويغليان على دفع 57.8 مليون دولار أميركي إلى الحكومة الأميركية، بعد اعترافه بتهمة التآمر الموجهة ضده بسبب مساعدة الأميركيين الأغنياء على تجنب دفع أكثر من 1.2 مليار دولار أميركي من الضرائب لدائرة الإيرادات الداخلية. ولا يتمتع البنك بوجود في الولايات المتحدة وقد التزم بالقواعد السويسرية، ولكن باتت هذه المسألة اليوم عالمية يواجهها الفاتكا.

وقال شهدان جبيلي، رئيس القسم القانوني والالتزام في بنك عودة في بيروت: "سيكون هناك قوانين فاتكا أخرى. فبريطانيا تدرس هذه المسألة أيضاً".

وجاء في المؤتمر بأن القرار المتخذ من مجموعة العمل المالي (الفاتف)، وهي الجهة التي تضع المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال، بتصنيف التهرب الضريبي كجريمة أصلية لغسل الأموال، كان له تأثيرات مهمة على الإجراءات الخاصة بـ"إعرف عميلك" في البنوك حول العالم، والتي تشير إلى أهمية اعتماد مقاربة جماعية عالمياً.

إلا أن المسؤولين عبروا في أحاديثهم الجانبية عن مخاوفهم بشأن العقوبات الناتجة عن عدم الالتزام بالفاتكا والأسلوب الأميركي الصارم. "يدخل في القواعد عنصر الأعمال المصرفية وأيضاً عنصر السياسة. فعليهم الإهتمام بالأعمال المصرفية أكثر من السياسة"، بحسب ما عبر عنه أحد المشاركين إلى وكالة كومبلانيس كومبليت على هامش المؤتمر.

تومسون رويترز

تومسون رويترز هي المصدر الرائد للمعلومات الذكية للشركات والمحترفين. نحن نجمع بين الخبرة في القطاع والتكنولوجيا المبتكرة لتقديم معلومات حيوية لكبار صانعي القرار في أسواق المال والمخاطر والقانون والضرائب والمحاسبة والملكية الفكرية والعلوم والإعلام التي تحركها المؤسسة الإخبارية الأكثر مصداقية في العالم. ويقع المقر الرئيسي لتومسون رويترز في نيويورك ولها مراكز عمليات رئيسية في لندن وايجان ومينسوتا ويعمل لديها أكثر من 60,000 ألف موظف في أكثر من 100 بلد. وأسهم تومسون رويترز مدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية وبورصة تورونتو للأوراق المالية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع: www.thomsonreuters.com

للإتصال:

طارف فليحان

مدير العلاقات العامة والإتصال المؤسسي

الشرق الأوسط وأفريقيا وروسيا

+974 44536527

tarek.fleihan@thomsonreuters.com